أبحاث

جهود
الدكتور محمد عبد الله دراز
في علوم القرآن

الباحث/ ماضي بن فالح هندي الهاجري[*]

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله - تعالى- من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** ﴾[النساء: ١].

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا** ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

(*) طالب دكتوراه – في قسم الشريعة الإسلامية – بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة.

أما بعد:

فإن أفضل ما اشتغل به المشتغلون من العلوم، وأفنيت فيه الأعمار، ووجهت إليه الهمم، هو: كتاب الله – تعالى– ؛ حبل الله المتين، من تمسك به هدي، ومن اهتدى بنوره رشد، ولقد كان محل العناية من هذه الأمة منذ نزوله على محمد ﷺ إلى وقتنا هذا، واتخذت هذه العناية أشكالاً كثيرة، فمنها ما يرجع إلى لفظه وأدائه، وأخرى إلى أسلوبه وإعجازه، وثالثة إلى كتابته ورسمه، ورابعة إلى تفسيره وشرحه.

وعلوم القرآن من أهم العلوم وأعلاها قدرا وأنفعها؛ إذ هو السبيل لفهم كتاب الله – تعالى– ومعرفة أحكامه وحكمه، كما أنه يساعد على فهم وتدبر آيات القرآن الكريم واستباط أحكامه وحل مشكله، وفهم متشابهه، بصورة صحيحة دقيقة.

ولا يمكن أن يفهم القرآن الكريم دون معرفة نطقه ورسمه وأوجه قراءته وأسباب نزوله، وناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه، ونحو ذلك، فهو الأساس والمفتاح لفهم القرآن الكريم.

إن ممن اعتنى بدراسة كتاب الله – تعالى– بتفسير آياته والاهتمام بعلومه، الشيخ العلامة الدكتور محمد عبد الله دراز – رحمه الله– ، وهو أحد علماء هذا العصر العظام، ممن ذاع صيته، واشتهر ذكره.

فشخصية في حجم هذا العلم الكبير جديرة بالدراسة المتأنية المتدبرة؛ كيف لا وقد أجمع العلماء والمثقفون في عصره على سمو منزلته الفكرية، وجمال رؤيته المستنيرة؛ حتى عدّوه رأسًا بارزًا من رؤوس الفكر الإسلامي المعاصر، وطرازًا خاصًا من المفكرين المبدعين. فهو لم يكتب غير الجديد الطريف الذي لم يسمع به القارئ من قبل؛ مهما تنوعت ثقافته، واتسعت مداركه، لقد كان يقدر تبعة القلم تقدير العالم الطامح، المشرئب للكمال، فهو لا يدرس غير المفيد النافع، ولا يؤلف في غير المجهول الذي تتطلع الأنظار إلى كل كلمة من كلماته!

لقد كان محمد عبد الله دراز نمطًا فريدًا، وشخصية نادرة فيما يكتب، إنه يؤثر البحث الهادئ دون عجلة، ويضع الخطة المحكمة دون تسرع، ولا يهمه طال الأمد أم قصر.

وقد انصب اهتمامه العلمي على القرآن حصرًا، فلا يكاد يوجد له عمل علمي إلا والقرآن محوره ولبابه. ولا يستطيع دراز كفكفة عشقه لكتاب الله وتعلقه القلبي به، فهو يتتبَّع ألفاظ القرآن تتبع الوالِهِ، ويصفها بحق بأنها «حبات درية».

وعليه.. فقد جاء هذا البحث ليستخرج ويستنبط جهود الدكتور محمد عبد الله دراز في علوم القرآن.

أسباب اختيار الموضوع:

أهم الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع يمكن إيجازها فيما يلي:

١- أن الشيء يشرفُ بشرف ما يتعلق به، ولا أشرف من تأمل كلام الله، وفهم معانيه.

٢- التعرف على مكانة الدكتور محمد عبد الله دراز العلمية التي شهد له بها القاصي والداني.

٣- اهتمامه بمسائل علوم القرآن، وأصول التفسير؛ إذ له اجتهاداته وتقريراته واختياراته؛ كعادته في تناول مسائل العلوم الشرعية.

٤- تعد مؤلفات الدكتور دراز مرجعًا مهمًا لكثير من الباحثين في الوقت الحاضر.

الدراسات السابقة:

١- الدكتور محمد عبد الله دراز ومنهجه في البحث الخلقي: الدكتور محمد رجب البيومي. وهي عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.

٢- الدكتور محمد عبد الله دراز وجهوده في تقرير العقيدة الإسلامية: موضي بنت سليمان بن علي الكريدا. وهي رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة والأديان، جامعة أم القرى.

٣- مؤلفات الشيخ أحمد مصطفى فضلية عن الدكتور دراز، وهي:

١- محمد عبد الله دراز دراسات وبحوث بأقلام تلامذته ومعاصرية.

٢- محمد عبد الله دراز سيرة وفكر.

٣- محمد عبد الله دراز جولة في فكره الموسوعي.

٤- حول رسالة دستور الأخلاق في القرآن.

٥- حصاد قلم.

٦- أوراق محمد عبد الله دراز.

منهج البحث:

اتبعت في إعداد هذا البحث جملة من الخطوات المنهجية أبينها على النحو التالي:

١) الوقوف على مؤلفات الدكتور محمد عبد الله دراز.

٢) جمع المادة العلمية: بعد قراءتي لما وقع في يدي من مؤلفات الدكتور دراز، جعلت لكل موضوع من موضوعات هذه الخطة ملفا خاصا، ثم قُمتُ بالجمع الدقيق لكلام الدكتور -رحمه الله- المتعلق بعلوم القرآن؛ وذلك من خلال المصادر التالية:

٣) كتاباته في التفسير وعلوم القرآن.

٤) أقواله في التفسير وعلوم القرآن من خلال كتبه الأخرى، وهي: (كنوز السنة النبوية، الدستور الأخلاقي في القرآن،... وغيرها).

٥) تحليل المادة العلمية: عَمِدْتُ إلى تحليل المعلومات التي جمعتها في الملفات، مستنبطًا منها جهود الدكتور دراز في علوم القرآن.

٦) عند تعرضي لمسائل علوم القرآن ذكرتُ ما أورده الدكتور؛ مع بيان اختياراته في تلك المسائل.

٧) قُمْتُ بعزو الآيات الواردة في البحث إلى سورها، مبينًا رقم الآية، واسم السورة في ثنايا البحث؛ رغبة في عدم إثقال الحواشي.

٨) خرّجتُ الأحاديث، فإن كان في الصحيحين، أو في أحدهما اكتفيت به، وإن كان في غيرهما خرّجته من مظانه، ونقلت حكم العلماء عليه.

٩) قُمْتُ بتوثيق القراءات من مصادرها المختلفة، مكتفيًا بالعزو في المتواتر، ومنبهًا على الشاذ.

خطة البحث:

المبحث الأول: تعريف علوم القرآن

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف علوم القرآن لغة

المطلب الثاني: تعريف علوم القرآن اصطلاحًا

المبحث الثاني: منهجه في علوم القرآن

المطلب الأول: اهتمامه بأسباب النزول.

المطلب الثاني: الحروف المقطعة في أوائل السور.

المطلب الثالث: المكي والمدني.

المطلب الرابع: الناسخ والمنسوخ.

المطلب الخامس: المحكم والمتشابه.

المطلب السادس: جمع القرآن.

المطلب السابع: ترتيب السور.

المطلب الثامن: القراءات القرآنية.

المطلب التاسع: القصص القرآني.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

* * *

المبحث الأول
تعريف علوم القرآن

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف علوم القرآن لغة

هذا التركيب (علوم القرآن) تركيب إضافي، يشتمل على مضاف (علوم)، ومضاف إليه (القرآن)، ومنهج البحث يقتضي التعريف بكل منهما بحسب أصله، ثم بيان المعنى المراد بعد التركيب.

أولاً: معنى كلمة (علوم) في اللغة والاصطلاح:

علوم: جمع (علم)، وهو في اللغة: مصدر يرادف الفهم والمعرفة. قال الفيروزآبادي «عَلِمَه، كَسَمِعَه، عِلْمًا بالكسر: عَرَفَه»[(١)].

وقال: «وعَرَفَه يَعْرِفُه معرفة وعِرْفانًا وعِرْفة: علمه، فهو عارف وعريف»[(٢)].

والذي يبدو أنَّ العلم والمعرفة مترادفان في الإطلاق اللغوي؛ حيث عُرِّف العِلْمُ بالمعرفة، والمعرفة بالعلم، وأنهما يعبران عن حالة تتجلى في سكون العارف إلى الشيء المعروف وطمأنينّيته به[(٣)].

والعلم في الاصطلاح: اختلف العلماء في حد العلم، فمنهم مَنْ رأى أنه لا يُحدّ[(٤)]؛ ولكن الأكثرين رأوا إمكان حده؛ لكن اختلفت عباراتهم وألفاظهم:

(١) ينظر: القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مادة – علم. مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٢) ينظر: المصدر السابق: مادة – عرف.

(٣) ينظر: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: عبد الرحمن الزبيدي (ص٣٨). المعهد العالمي للفكر الإسلامي – أمريكا، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

(٤) ممن قال بذلك: الفخر الرازي، وأبو المعالي الجويني، وغيرهما، كما نقل في المصدر السابق (ص٤٥).

فقد حدَّه الإمام أبو بكر الباقلاني بأنَّه: «معرفة المعلوم على ما هو به»[١].

وعرفه الراغب الأصفهاني بأنَّه: «إدراك الشيء بحقيقته، وذلك ضربان:

أحدهما: إدراك الشيء، وهو المتعدي إلى مفعول واحد، نحو: ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال من الآية: ٦٠].

والثاني: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له، أو نفي شيء هو منفي عنه، وهو المتعدي إلى مفعولين، كقوله – تعالى- : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة من الآية: ١٠][٢].

ويحده الإمام الغزالي –مريدًا اليقيني- فيقول: «فظهر لي: أنَّ العلم اليقيني هو الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافًا لا يبقى معه ريب، ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم، ولا يتسع القلب لتقدير ذلك؛ بل الأمان من الخطأ ينبغي أن يكون مقارنًا لليقين، مقارنة لو تحدى بإظهار بطلانه –مثلًا- مَنْ يقلب الحجر ذهبًا، والعصا ثعبانًا، لم يورث ذلك شكًا وإنكارًا»[٣].

وما من تعريف مما سلف إلا وكان قابلًا لأن يُعترض عليه، ويناقش ويُثار من حوله الخلاف؛ لأنَّ العلم أوضح من أن يعرف من حيث شعور الإنسان بنفسه أنه يعلم. وكل ما كان من محاولات تعريف العلم، ليس إلا تعريفًا له من جانب دون جانب...[٤].

وقد فرَّق العلماء بين العلم والمعرفة، فقالوا:

---

(١) ينظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: الباقلاني (ص١٣). تحقيق: محمد زاهد الكوثري، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٢) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني، (علم). تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم – دمشق، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٣) ينظر: المنقد من الضلال (ص٣٢).

(٤) ينظر: نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة: راجح عبد الحميد الكردي (ص٤٥).

المعرفة: «إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل؛ بخلاف العلم؛ ولذلك يُسمَّى الحق - تعالى- بالعالم دون العارف.

العارف: وهو مسبوق بنسيان حاصل بعد العلم»(١).

ثانيًا: معنى (القرآن) في اللغة والاصطلاح:

القرآن في اللغة: اختلف العلماء في اشتقاق لفظ (القرآن) وأصله على مذاهب:

الأول: أنَّ لفظ (القرآن) مصدر مرادف للقراءة على وزن فعلان بالضم؛ كالغُفران والشكران والتكلان. تقول: قرأته قرءًا وقراءة وقرآنًا بمعنى واحد، أي: تلوته تلاوة. وهمزته أصلية، ونونه زائدة، فإذا حذفت همزته كما في قراءة ابن كثير؛ فإنما ذلك من باب التخفيف.

وقد جاء استعمال القرآن بهذا المعنى المصدري في قوله - تعالى- : ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾**﴾ [القيامة،١٧، ١٨]. أي: قراءته.

ثم نقل في عرف الشارع من هذا المعنى المصدري، وجعل عَلَمًا شخصيًّا على ذلك الكتاب الكريم المقروء المنزل على النبي محمد ﷺ، من باب إطلاق المصدر على مفعوله. وهذا هو الاستعمال الأغلب، ومنه قوله - تعالى- : ﴿**إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ**﴾ [الإسرا: ٩].

وعلى هذا الرأي، فدخول (أل) عليه بعد التسمية إنما للمح الأصل لا للتعريف(٢).

(١) ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني (ص٢٧٥). ومن الفروق أيضًا: أنَّ العلم كلي، والمعرفة جزئية.

(٢) ينظر: النبأ العظيم –نظرات جديدة في القرآن - : محمد عبد الله دراز (ص١٢). دار الثقافة - قطر ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ومناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٦)، والبيان في مباحث من علوم القرآن (ص١٩).

والمراد بـ"لمح الأصل": أنها دخلت لتبين أنَّ القرآن أصله مصدر كما تقول: الفضل والعباس، فإنَّ (أل) فيهما ليست للتعريف؛ لأنهما علمان دخلت (أل) عليهما أم لم تدخل، وكذلك لفظ (القرآن) فهو علم قبل دخول (أل).

ينظر: إتقان البرهان في علوم القرآن: فضل حسن عباس (١/٩٤).

ويقول الدكتور محمد عبد الله دراز مبيِّنًا وجه الصلة بين المعنى المنقول عنه، والمعنى المنقول إليه: «روعي في تسميته قرآنًا كونه متلوًّا بالألسن، كما روعي في تسميته كتابًا كونه مدونًّا بالأقلام، فكلتا التسميتين من تسمية شيء بالمعنى الواقع عليه.

وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد، أعني: أنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعًا، أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى. فلا ثقة لنا بحفظ حافظ حتى يوافق الرسم المجمع عليه من الأصحاب، المنقول إلينا جيلًا بعد جيل على هيئته التي وضع عليها أول مرة. ولا ثقة لنا بكتابة كاتب حتى يوافق ما هو عند الحفاظ بالإسناد الصحيح المتواتر»[(١)].

وهذا القول هو الجدير بالقبول؛ وذلك لعدة أمور:

الأمر الأول: أنه مستند إلى موارد اللغة، وقوانين الاشتقاق، كما أنه خالٍ من التكلف.

الثاني: أنه مألوف في اللغة إطلاق المصدر مرادًا به اسم المفعول.

الثالث: أنَّه قد جاء استعماله في القرآن الكريم في موضعين بهذا المعنى –مصدرًا بمعنى القراءة–:

فقال – تعالى– : ﴿ **لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾** ﴾ [القيامة: ١٦–١٨].

أي: إنَّ علينا جمعه لك في صدرك بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام.

(وقرآنه) أي: وأن تقرأه بعد ذلك بلسانك، فهو مصدر مضاف إلى مفعوله.

(فإذا قرأناه) أي: أتممنا قراءته عليك بلسان جبريل المبلغ عنا.

(فاتبع قرآنه) أي: قراءته[(٢)].

---

(١) ينظر: النبأ العظيم (ص١٢).

(٢) ينظر: البيان في مباحث من علوم القرآن (ص٢٠).

الرابع: أنَّ هذا الرأي هو ما عليه جمهور العلماء. ومنهم الدكتور محمد دراز[١].

الأمر الثاني: في أصل لفظ القرآن-: قالوا: هو مشتق من (القَرْء)، بمعنى الجمع، يقال: قرأ الشيء قرءاً وقرآنًا: جمعه وضمَّ بعضه على بعض، ومنه: قرأت الماء في الحوض: جمعته. قالوا: وسمّي القرآن الكريم قرآنًا؛ لأنه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد، أو لأنه جمع الآيات والسور.

وقيل: إنَّ هذا اللفظ —قرآن- مشتق من القرائن يصدّق بعضها بعضًا، أو يشابه بعضها بعضًا. وقالوا: وكذلك حال السور والآيات في القرآن الكريم[٢].

الثالث: أنَّ لفظ القرآن المعرَّف بـ«أل» ليس مشتقًا ولا مهموزًا؛ بل ارتجل ووضع علمًا على الكلام المنزل على النبي ﷺ. وهو رأي الشافعي؛ إذ يقول: «القُرآن: اسم، وليس بمهموز، ولم يؤخذ من (قرأتُ)، ولو أُخذ من (قرأت) كان كل ما قُرئ قرآنًا؛ ولكنه اسم القُران، مثل التوراة والإنجيل»[٣].

وكان يهمز (قرأتُ) ولا يهمز (القُران)، كان يقول: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء من الآية:٤٥][٤].

القرآن في الاصطلاح: تعددت تعاريف العلماء للقرآن، بسبب تعدد الزوايا التي

(١) ينظر: النبأ العظيم (ص١٢). وممن اختاره أيضًا: الشيخ محمد الزرقاني في مناهل العرفان (١/١٦)، والدكتور محمد أبو شهبة في المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص١٧)، والدكتور صبحي الصالح في مباحث من علوم القرآن (ص١٩)، والدكتور فضل عباس في إتقان البرهان (١/٤٨)، والدكتور نور الدين عتر في علوم القرآن الكريم (ص١٠).

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: السيوطي (١/١٦٢)، ومدخل إلى تفسير القرآن وعلومه: عدنان محمد زرزور (ص٤٥)، وإتقان البرهان (١/٤٥).

(٣) ينظر: آداب الشافعي ومناقبه: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ص١٤٣).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

وقد اختار رأي الإمام الشافعي، الإمام السيوطي في الإتقان (١/١٦٣). وينظر: تعليقًا مطولًا عن قراءة الإمام الشافعي للقرآن بلا همز في إتقان البرهان (١/٤٤).

ينظر العلماء منها إليه؛ بل إن الشيخ دراز – رحمه الله– ذهب إلى إنه يتعذر «تحديده بالتعاريف المنطقية ذات الأجناس، والفصول، والخواص؛ وذلك شأن كل الجزئيات الحقيقية لا يمكن تحديدها بهذا الوجه؛ لأن أجزاء التعاريف المنطقية كليات، والكلي لا يطابق الجزئي مفهومًا؛ لأنه يقبل الانطباق على كل ما يفرض مماثلًا له في ذلك الوصف ذهنًا؛ وإن لم يوجد في الواقع، فلا يكون مميزًا له عن جميع ما عداه، فلا يكون حدًا صحيحًا.

وإنما يحدد الجزئي بالإشارة إليه حاضرا في الحسن، أو معهودًا في الذهن.

فإذا أردت تعريف القرآن تعريفا تحديديا فلا سبيل لذلك إلا بأن تشير إليه مكتوبًا في المصحف أو مقروءًا باللسان، فتقول: هو ما بين هاتين الدفتين. أو تقول: هو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ إلى: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾[(١)].

ثم يقول بعد ذلك: «أما ما ذكره العلماء من تعريفه بالأجناس والفصول كما تعرف الحقائق الكلية؛ فإنما أرادوا به تقريب معناه وتمييزه عن بعض ما عداه مما قد يشاركه في الاسم ولو توهمًا؛ ذلك أن سائر كتب الله – تعالى– ، والأحاديث القدسية، وبعض الأحاديث النبوية تشارك القرآن في كونها وحيًا إلهيًا، فربما ظن ظان أنها تشاركه في اسم القرآن أيضًا، فأرادوا بيان اختصاص الاسم به ببيان صفاته التي امتاز بها عن تلك الأنواع»[(٢)].

وقد اخترت هنا أوفى التعريفات معنى، وأشملها مبنى، فأقول:

القرآن: كلام الله المنزل على النبي محمد ﷺ، المعجز بسورة منه، المنقول بالتواتر،

(١) ينظر: النبأ العظيم – نظرات جديدة في القرآن – (ص١٤).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

المتعبد بتلاوته، المكتوب في المصحف[(١)].

فالكلام: جنس، شامل لكل كلام. وإضافته إلى «الله» تميزه عن كلام من سواه من الإنس والجن والملائكة.

والمنـــزل: مخرج للكلام الإلهي الذي استأثر الله به في نفسه، أو ألقاه إلى ملائكته ليعملوا به لا لينـــزلوه على أحد من البشـــر؛ إذ ليس كل كلامه - تعالى- منـــزلاً؛ بل الذي أنـــزل منه قليل من كثير: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: ١٠٩] ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان:٢٧].

وتقيد المنـــزل بكونه «على النبي محمد» لإخراج ما أنـــزل على الأنبياء من قبله: كالتوراة المنـــزلة على موسى، والإنجيل المنـــزل على عيسى، والزبور المنـــزل علـــى داود، والصحف المنـــزلة على إبراهيم[(٢)].

والمكتوب في المصاحف: وهذه مزية للقرآن أنّه دُوِّن وحفظ منذ عهد الـــنبي ﷺ، فمن ادَّعى قرآنية شيء ليس في المصاحف فدعواه باطلة.

والمنقول بالتواتر: وهذه خصوصية ليست لغير القرآن من الكتب السابقة، فإنها لم تحفظ لا في الصدور ولا في السطور، فضلًا عن أن تنقل بالحفظ نقلًا متواترًا.

والمتعبد بتلاوته. أي: المأمور بقراءته في الصلاة وغيرها على وجه العبادة؛ لإخراج ما لم نؤمر بتلاوته من ذلك: كالقراءات الشاذة، والأحاديث القدسية[(٣)].

المعجز ولو بسورة: الإعجاز أعظم خصائص القرآن. والقرآن معجز بجملته، كمـــا

(١) ينظر: علوم القرآن الكريم: نور الدين عتر (ص١٠).
(٢) ينظر: النبأ العظيم (ص١٤، ١٥).
(٣) ينظر: المصدر السابق (ص١٥).

أنه معجز بأي سورة منه، ولو كانت أقصر سورة منه[١].

هذه القيود الخمسة التي اشتمل عليها هذا التعريف هي خصائص القرآن. ومن الواضح أن تمييزه عن غيره لا يتوقف عليها كلها؛ بل لو قيل في تعريفه: هو المعجز بسورة منه، أو هو المتعبد بتلاوته، أو هو المكتوب في المصحف؛ لكان ذلك تعريفًا جامعًا مانعًا كافيًا في تمييزه عن غيره، مخرجًا لما عداه عنه، شاملًا لكل ما هو منه؛ ولذلك اقتصر بعض العلماء في التعريف على بعض هذه القيود المميزة له عن غيره – كما فعل ذلك الشيخ دراز[٢]–، واختار بعضهم أن يذكرها كلها قصدًا إلى زيادة البيان والإيضاح[٣].

وقد أثار العلماء سؤالًا حول هذا التعريف للقرآن الكريم: هو أنَّ القرآن يطلق على مجموع الكتاب بتمامه، وعلى كل بعض من أبعاضه، وهذا يقتضي أنه اسم جنس مدلوله مفهوم كلي يصدق على القرآن كله، وعلى كل بعض من أبعاضه، فيكون موضوعًا للقدر المشترك بين الجميع وبين كل بعض من أبعاضه.

وهذا ينافي ما مضى من أنه (علم شخص) على الكتاب الكريم، فإنّ هذا يقتضي أنّ مدلوله معنى جزئي لا كلي، وهو الفرد المشخص ذو الأجزاء المعلومة المنحصرة، الذي أوله سورة الحمد، وآخره سورة الناس، والذي هو متميز بصفات مشخصة له لا يشاركه فيها غيره.

والجواب عن هذا الإشكال: أنّ لفظ القرآن يطلق بالمعنيين: علم شخص، واسم جنس.

---

(١) ينظر: علوم القرآن الكريم (ص١٠ – ١٢).
(٢) حيث اقتصر في النبأ على تعريف القرآن بأنه: "كلام الله تعالى، المنزل على محمد ﷺ، المتعبد بتلاوته". ينظر: النبأ العظيم (ص١٤، ١٥).
(٣) ينظر: البيان في مباحث من علوم القرآن (ص٢٣).

فيطلق تارة ويراد به الفرد المعين المتميز بمشخصاته التي لا يشاركه فيها غيره، وبهذا الاعتبار يكون علم شخص. وعلميته باعتبار وضعه للمؤلَّف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف محاله كالمصاحف، ولا باختلاف القارئين له وإن كثروا. فوجوده في محال كثيرة، وعلى ألسنة كثيرة لا يقدح في كونه فردًا واحدًا مشخصًا كما لا يقدح في تشخيص (زيد) مثلاً وجوده في السوق أو في المسجد.

ويطلق تارة، ويراد به المفهوم الكلي الذي يندرج تحته الجميع وكل بعض من أبعاضه. وهو مطلق ما نقل إلينا بين دفتي المصحف تواترًا، وباعتبار هذا الإطلاق يكون اسم جنس[(١)].

المطلب الثاني: تعريف علوم القرآن اصطلاحًا

معنى (علوم القرآن) بعد التركيب:

قد عرفنا فيما مضى معنى كلمة (علوم) وكلمة (قرآن)، وبمعرفة كلٍ منهما يتبيّن لنا أنّ المراد من علوم القرآن أنواع المباحث الخاصة بالكتاب الكريم المنزل على النبي ﷺ.

وهذا المركب الإضافي، لو أطلق على هذه المباحث حين كانت فنونًا كثيرة، كل منها في مؤلَّف خاص، لدلَّ على أنواع متفرقة من العلم غير منحصرة ولا معروفة على التحديد؛ لعدم حصرها في موضع واحد، فلا يكون لها صفة التعين والتشخص، فهي وإن جمعها رابطة الموضوع –وهو القرآن الكريم- فإنه لم يجمع بينها في ذلك العهد كتاب واحد يضم شتاتها، ويكون منها مجموعة واحدة مشخصة متصلة الحلقات مترابطة الأجزاء.

وإنما سميت هذه الأبحاث باسم (علوم القرآن) بعد أن جمع شتاتها وكتبت في مؤلَّف واحد، وكان ذلك بعد أن مضى عهد طويل، كانت تكتب فيه متفرقة مستقلاً بعضها عن بعض.

وقد صار لفظ (علوم القرآن) عَلَمًا على هذه المباحث منذ سميت به، ومعلوم أن

(١) ينظر: المصدر السابق (ص٢٤، ٢٥).

المركب إذا جعل عَلَمًا لشيء أصبحت دلالة كل من جزأيه على معناه قبل العلمية غير منظور إليها بعد العلمية، وأصبح اللفظان في حكم لفظ واحد، وصار لهما مدلول واحد بعد أن كان لكل منهما قبل العلمية مدلول يغاير مدلول آخر.

مثال ذلك: (عبد الله) قبل العلمية وبعدها. فهو قبل العلمية يدل على معنيين: (عبد) و(معبود) وبعدها يدل على معنى واحد هو الشخص المعين، فكذلك لفظ (علوم القرآن) لو لم يكن علمًا ولكنه صار علمًا فغدا له معنى واحد. هو هذه المباحث الخاصة المترابطة التي ينتظمها كتاب واحد(١).

بعد هذا نقول في تعريف (علوم القرآن): هو المباحث الكلية التي تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله، وجمعه، وترتيبه، وبيان الوجوه التي نزل عليها، وأسباب نزوله، وتفسيره، وإعجازه، ودفع الشبهات عنه، وغير ذلك من كل ما له اختصاص به(٢).

ولعلَّ قائلًا يقول: لِمَ سُمِّي هذا العلم بالجمع دون الإفراد، فقيل فيه: علوم القرآن؟

وجوابه: أنّ ذلك إشارة إلى أنّه خلاصة علوم متنوعة، باعتبار أنّ مباحثه المدوّنة تتصل اتصالاً وثيقًا بالعلوم الدينية والعربية؛ حتى إنك لتجد كل مبحث منها خليقًا أن يُسلك في عداد مسائل علم من تلك العلوم.

فنسبته إليها كنسبة الفرع إلى أصوله، أو الدليل إلى مدلوله. وما أشبه هذا العلم بباقة منسَّقة من الأزاهير والورود إزاء بستان حافل بألوان شتى لا تعد ولا تحصى(٣).

***

(١) ينظر: البيان في مباحث من علوم القرآن: (ص٣٠، ٣١).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٣١)، ومناهل العرفان (٢٨/١)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص٢٤، ٢٥)، ومباحث في علوم القرآن: مناع القطان (ص١٥، ١٦).

(٣) ينظر: مناهل العرفان (٢٩/١).

المبحث الثاني
منهجه في علوم القرآن

وفيه مطالب:

المطلب الأول: اهتمامه وأسباب النـــزول

كان الدكتور محمد عبد الله دراز يعير أهمية فائقة لأسباب النـــزول؛ حتى إنه خص مبحثًا كاملاً من كتابه «حصاد قلم»[١] للحديث عن أسباب نـــزول القرآن الكـــريم، تأصيلاً للمفاهيم، وتحديدًا للعبارات، وترجيحًا للروايات، وتنـــزيلها على الواقع بعـــد ذلك لعلاج ما يواجه الناس من المشكلات.

ومنهجه في هذا: التحقيق والتدقيق، والتنقيح والترجيح، والتعويـــل والتـــدليل، ثم تعميم معانيها على حالاتها المشابهة لها؛ وذلك بعد سبر الأقوال وتقسيمها، وعرضـــها وبيانها.

وهو يرى أن أسباب النـــزول لها أهمية كبرى، وحاجة عظمى للمفســـــر؛ لأنـــه يطلع على وجهة النص، ومغزاه الأصلي[٢]، كما قال ابـــن تيميـــة - رحمـــه الله- : «معرفة سبب النـــزول يعين على فهم الآية، فإن العلـــم بالســـبب يـــورث العلـــم بالمسبب»[٣].

كما استشهد كثيرًا بأسباب النـــزول؛ سواء في تفسيره التحليلي أو الموضـــوعي،

---

(١) ينظر: حصاد قلم (ص٦٩) وما بعدها، المبحث السادس.

(٢) ينظر: حصاد قلم (ص٧١).

(٣) ينظر: مقدمة في أصول التفسير: أحمد بن تيمية (ص٢٥)، مؤسسة الريان - بيروت، الطبعـــة الثانيـــة ٢٠٠١م.

معممًا لمعانيه، شأنه في ذلك شأن المناسبات التنــزيلية المعتمدة أيضًا في هذا الشأن[(١)].

مثال استشهاده بسبب النــزول:

١- ما ورد في تفسيره لقول الله – تعـالى- : ﴿ **وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ** ﴿١٠﴾ ﴾ [القلم: ١٠]؛ حيث قال: «أكثر المفسـرين على أن هذه الأوصاف تشـير إلى الوليد بن المغيرة المخزومي، وقيل: هو الأخنش بن شـريف... ونحن لا يفيـدنا شخص من نــزلت في الآيات؛ وإنما تعنينا العبرة في صفاته...»[(٢)].

٢- حكايته للحوار الذي جرى بين النبي ﷺ وأم العلاء التي قالت في عثمـان بـن مظعون ﵁ لما توفي «شهادتي عليك لقد أكرمك الله»، فقال ﷺ: «**وما يـدريك أن الله أكرمه...**»، ثم قال: «**والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعـل بي...**»، ومصداقه في كتاب الله – تعالى- : ﴿ **قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ** ﴿٩﴾ ﴾ [الأحقاف: ٩][(٣)].

وبالرجوع إلى المبحث الذي خصصه عن أسباب النــزول؛ نجد أنه حدد لنفسـه نقاطًا للحديث عنه على النحو التالي:

أولاً: تحديد معنى «سبب النــزول»: فذكر أن لها معنيين مختلفين عند العلماء، ثم عرض لتعريفين من أشهر التعاريف التي ذُكرت فيهـا: الأول للواحـدي في كتابـه «أسباب النــزول»، والثاني للسيوطي في كتابه «الإتقـان». ثم توجـه إلى تعريـف السيوطي يفنده بالتحليل والرد، والتعقيب والنقد؛ حـتى انتـهى إلى أن اصـطلاح

(١) ينظر: دستور الأخلاق في القرآن: محمد عبـد الله دراز (ص٣٩ – ٥٤، ٦٤، ١٥٢، ٢٣٦، ٣٥٠ وغيرها)، وحصاد قلم (ص١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٨ وغيرها)، وكذا النبأ العظيم (ص٥٤ – ٦٢، ٧١، ٧٦، ٨٠ وغير ذلك).

(٢) ينظر: حصاد قلم (ص٢٠٠)، النبأ العظيم (ص٨٠).

(٣) ينظر: النبأ العظيم (ص٦٣).

السيوطي ظاهره قصـــر الأسباب على الوقائع الجزئية[١].

ثانيًا: وجه الحاجة إليه: أو بعبارة أخرى: فوائد معرفة أسباب النـــــزول. وهنـــا وضع الشيخ ضابطًا انطلق منه لبيان وجه الحاجة، فقال: «العلم بالسبب الذي نـــزلت من أجله آية يتضمن العلم بتلك القرائن التي لم ينقلها القرآن في نـــص تلـــك الآيـــة؛ اعتمادًا على وجودها بين الأقوال والأحوال التي صاحبت أو تقدمت نـــزولها.

وإذًا.. فالوقوف على تلك الأقوال والأحوال لا بد منه في فهم القرآن على وجهـــه الصحيح، فهي التي يفصل بها ما فيه من إجمال، وتدفع ما قد يحوم حوله من تنـــاقض، أو لبس، أو إشكال»[٢].

ثم ذكر أول فائدة تثمرها معرفة أسباب النـــزول: «وهي: ســـد الحاجـــة الأولى للمفســـر باطلاعه على وجهة النص ومغزاه الأصلي»[٣].

ثم أتبعها بالفائدة الثانية، وهي أن: «الباحث في وجوه إعجاز النظم القرآني لا يقف على درجته من البلاغة إلا بمعرفة مطابقته لمقتضيات الأحوال، ولا يعرف مقتضـــيات الأحوال بدون معرفة الأحوال التي تقتضيها، ولا يعرف هـــذه الأحـــوال إلا بمعرفـــة الأسباب التي نـــزل عليها القرآن»[٤].

ثم أردفها بالفائدة الثالثة، وهي أن: «الباحث عن علـــل الأحكـــام الشـــــرعية، والمصالح التي رُوعيت فيها؛ ليضبط مقاصد الشـــريعة، ويستخرج قواعدها، ويقـــيس الأشباه على أشباهها، لا يتسنى له ذلك إلا بمعرفة الوقائع التي رُتبت عليها الأحكـــام؛ وذلك بمعرفة أسباب النـــزول»[٥].

---

(١) ينظر: حصاد قلم (ص٧١).
(٢) ينظر: المصدر السابق.
(٣) ينظر: المصدر السابق.
(٤) ينظر: المصدر السابق.
(٥) ينظر: حصاد قلم (ص٧١).

ثم ذكر بعد ذلك أمثلة كان الجهل فيها بأسباب النـــزول مفضيًا إلى أخطاء شنيعة في القديم والحديث[١].

ثالثًا: تحرير العبارة الدالة عليه. أي: الصيغ التي تدل على أسباب النـــزول. وقـــد قسمها إلى ثلاثة أقسام:

- «صيغ متفق بين العلماء على الاعتداد بها في تعيين سبب النـــزول. [وهـــي الصـــريحة].
- وصيغ متفق على عدم الاعتداد بها. [وهي الظاهرة].
- وصيغ مختلف فيها. [وهي المحتملة].

١) فالمتفق على الاعتداد به: هو ما اجتمع فيه ثلاثة أركان:

أن يذكر الصحابي القصة التي وردت الآية بها.

وأن يصـــرح بلفظ النـــزول.

وأن يسوق روايته بأسلوب الجزم. بأن يقول: «حدث كذا وكذا، فنـــزلت آيـــة كذا، أو أنـــزل الله كذا».

٢) والمتفق على عدم الاعتداد به ضـــربان:

أحدهما: أن يعبر بصيغة أخرى غير صيغة النـــزول: كصيغة القـــراءة أو الـــتلاوة، فيقول: حدث كذا، فقرأ النبي ﷺ؛ أو فتلا النبي ﷺ كذا، فإن تأخرت الـــتلاوة عـــن الحادثة يستلزم تأخر النـــزول عنها. أو قد تكون التلاوة استشهادًا بآية سابقة.

الثاني: أن يعبر بصيغة النـــزول؛ ولكن في أسلوب غير جازم؛ كأن يقول: «حدث كذا، فأحسب أو أظن أن الآية نـــزلت فيه»، فإن هذا الأسلوب يدل على أنه فهـــم ذلك من قرائن الأحوال، لا سماعًا ولا مشاهدة؛ اللهم إلا إذا رُوي من طريـــق آخـــر بلفظ جازم، فهو المعول عليه.

---

(١) ينظر: حصاد قلم (ص٧٢ – ٧٥).

٣) والمختلف في الاعتداد به وعدم الاعتداد به: هو ما لا تُذكر فيه واقعة ما؛ بل يكتفى بأن يقال: إن الآية نـزلت في إباحة كذا، أو في منع كذا. فذهب بعضهم إلى اعتبار ذلك حديثًا مسندًا في سبب النـزول، ونقل ذلك عن البخاري وابن الصلاح. وذهب الزركشي إلى عدم الاعتداد قائلاً: إن تلك صيغة تفسير واستدلال بالآية على الحكم، وليست صيغة نقل لما وضع. وذهب ابن تيمية إلى أن هذه العبارة تساق تارة مساق الرواية، فتكون سندًا لسبب النـزول، وتارة مساق الرأي فتجري مجرى التفسير الذي ليس بسند.

وسواء أجعلناها من قبيل الرأي قطعًا كما قال الزركشي، أم محتملة للرأي وللنقل كما قال ابن تيمية؛ فإنها لا تعتبر حجة نقلية في سبب النـزول»[١].

وفائدة معرفة صيغ أسباب النـزول مفيد عند ورود أكثر من سبب في آية واحدة، فيقدم ما كانت عبارته صريحة؛ لأنه نص في السببية، وأما العبارة الأخرى المحتملة فتحمل على أنها بيان لمدلول الآية، وداخل في معناها، وليست سببًا لها. والله أعلم.

رابعًا: المخرج عند اختلاف الروايات فيه: وهذا يكون بأحد طريقين: الجمع، أو الترجيح. وذهب بعض العلماء إلى أن الترجيح لا يكون إلا عند عدم إمكان الجمع.

وقد تكلم الشيخ – رحمه الله– عن طرق الترجيح، وطرق الجمع.

فذكر أن الترجيح بين الروايات يكون بأحد طريقين:

- من جهة صيغة المتن.
- أو من جهة رجال السند.

وأفاض في بيان ذلك بالأمثلة.

ثم تكلم عن طرق الجمع بين الروايات المستكملة لشرائط القبول في متنها

(١) ينظر: حصاد قلم (ص٧٥، ٧٦).

وسندها؛ مع بيانها بالمثال[١].

المطلب الثاني: الحروف المقطعة في أوائل السور

قد أطال الباحثون الكلام حول حروف التهجي المقطعة التي افتتح الله بها أوائل بعض سور القرآن الكريم، وإذا كان بعضهم قد اقتصر على ذكر أربعة آراء العلماء هنا[٢]، فإن دراز - رحمه الله- أوصلها إلى عشرين قولًا أو تزيد[٣].

وقد خصص لها مبحثًا مستقلًا من كتابه «حصاد قلم»[٤]، ثم رجع إليها بعد ذلك في تفسير مطلع سورة القلم[٥]، ولخص هذه الآراء في ثلاثة أقوال رئيسة ناقشها ونقدها بروح علمية، بما فيها آراء المستشرقين، فالأول منها من قبيل المتشابه[٦]، والثاني منها يوضح حكمتها الإعجازية على مصدرية القرآن الإلهية، وأسرارها التنبيهية لأسماع العرب حتى يقبلوا إلى القرآن الكريم، ودروسها التعليمية لكل قارئ مبتدئ للقرآن الكريم[٧]، ومن هذا ذكر بعض مزاعم المستشرقين أن في ذكر هذه الحروف «توطئة للتلاوة برسم اللحن الذي سيكون عليه إيقاع النغم الخاص بكل واحدة منها»، زاد عليه[٨] «ولكن هذا لا يستقيم له في السور كلها كافة مثل: «ق والقرآن المجيد... وهو بعد فرض استقامته إنما يكون من المقاصد التبعية، لا

(١) ينظر: حصاد قلم (ص٧٨ - ٨١).

(٢) ينظر: تفسير معارج التفكر ودقائق التدبر: عبد الرحمن الميداني (١/٢٠٥ - ٢٠٨)، دار القلم - دمشق.

(٣) ينظر: حصاد قلم (ص٣٦).

(٤) ينظر: حصاد قلم (ص٣٥ وما بعدها).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص١٩١ وما بعدها).

(٦) ينظر: المصدر السابق (ص٣٦، ٣٧).

(٧) ينظر: المصدر السابق (ص٣٨، ٣٩).

(٨) ينظر: المصدر السابق (ص٣٩).

الأصلية»[١].

ثم ذكر الرأي الثالث – مذهب الصوفية- المفسر لمعانيها، وهو في ذلك على شعب كثيرة، لم تستند على النص في ذلك؛ وإنما هو ضرب من الاستحسان النفسي والفكري، وهو في كل ذلك يميل إلى الرأي الأول، فيقول: «أن أقربها إلى السلامة وأبعدها عن الزلل هو الوقوف عند القول الأول»[٢]، ويقول: «إننا نميل ميلًا شديدًا إلى قول السلف»[٣]؛ ومع ذلك يمتنع –عنده- تذوق المعاني؛ ولكن بشرطين:

الأول: عدم التعسف في التعليل.

والثاني: عدم القطع بمراد الله فيها.

والمسألة اجتهادية على حسب قوة الإدراك وذوق العربية[٤].

ومن هنا حاول أن يتذوق سر بداية سورة القلم بحرف النون، فقال في ذلك: «فإنها (السورة) تدور على تبرئة النبي ﷺ من الجنون والفتون، وعلى تحذيره من الضجر بقومه كما فعل ذون النون–عليه السلام- ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨]، والله أعلم»[٥].

المطلب الثالث: المكي والمدني

موضوع المكي والمدني من المواضيع المهمة في علوم القرآن الكريم؛ لأنه يتعلق بدراسة زمان ومكان نزول القرآن؛ وذلك لأن من خصائص هذا الكتاب العزيز: أنه لم ينزل في زمان واحد، ولا في مكان واحد؛ وإنما ابتدأ نزوله في مكة، واستمر

---

(١) ينظر: المصدر السابق (ص٤٠).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٤٤).

(٣) ينظر: المصدر الساق (ص١٩٢).

(٤) ينظر: المصدر السابق (ص٤٤).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص١٩٤).

بضعًا وعشـــرين سنة في النـــزول، ومن هنا.. تعددت أمـــاكن نـــزوله حسب الأماكن التي كان النبي ﷺ موجودًا فيها، وكانت الآيات والسور تنـــزل حسب الحاجة والمناسبة، والحكمة الإلهية، وقد كان لارتباط بعض الآيات بزمان معين عند نـــزولها أو مكان محدد من الأرض له دلالات كثيرة، وفوائد عظيمة، وحكم بليغة؛ وإلا ما كان اهتم بذلك أصحاب النبي ﷺ؛ لأن هذا التـــدرج والتنـــوع في نـــزول القرآن يعد مدرسة كاملة، يأخذ المؤمن منها فهمًا عميقًا للشـــرع ومقاصده، وفقهًـــا واسعًا للدعوة في معرفة أساليبها وأولوياتها، ودليل من دلائل الإعجاز؛ لأنه مع تباعـــد زمانه، وتعدد مكانه، نسيج واحد، لا خلل فيه ولا اختلاف، يصدق بعضه بعضًا[(١)].

وقد وضع جمهور أهل التفسير ضابطًا للمكي والمدني، وهو الزمن.. فما نـــزل قبل الهجرة فهو (مكي)، وما نـــزل بعد الهجرة فهو (مدني)؛ وإن لم يكن في المدينة.

وهذا الرأي هو الصواب، وهو شامل لكل آيات القرآن، والحاصـــر لها، أما بقيـــة الأقوال التي قيلت في ضابط المكي والمدني فلا تستقيم.

فمن قال: إن العبرة بالمكان، يَرد عليه ما نـــزل بالطائف، وما نـــزل بتبوك، ومـــا نـــزل بغيرهما، فيلزم أن لا تكون القسمة ثنائية.

وأما من قال: إن المكي ما وقع خطابًا لأهل مكة، والمدني ما وقع خطابًـــا لأهـــل المدينة؛ فالذي فيه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ مكي؛ لأن الغالب على أهل مكة الكفر، والذي فيه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ مدني؛ لأن الغالب على أهل المدينة الإيمان.

فكذلك لا يستقيم وغير مطرد لأمور:

أولاً: أكثر سور القرآن لم يرد فيها هذا الخطاب، فتكون غـــير داخلـــة في هـــذا المصطلح.

---

(١) ينظر: المنتقى في علوم القرآن (ص٢١١).

ثانيًا: أن سورة البقرة مدنية، ووقع فيها خطابان بـ«يا أيها الناس»، وسورة النساء مدنية وأولها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ ، وسورة الحج مكية وفيها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ ﴾[1].

ثم إن الطريق إلى معرفة المكي والمدني هو السماع عن الصحابة الذين شاهدوا التنزيل، أو التابعين الذين أخذوا عن الصحابة، بيد أن هناك خصائص بها يعرف المكي والمدني، والتي عبَّر عنها السيوطي - رحمه الله- بـ«القياس».

وقد تعرض الدكتور دراز لهذه الخصائص إجمالًا فقال في رده لمن دعا إلى ترتيب القرآن حسب أجواء نزوله: «أما إن كان لا يسوغ في ذوقه بوجه عام أن السور المكية بما فيها من أصول العقائد، وأصول مكارم الأخلاق، والترغيب والترهيب، وتوضع في ثنايا السور المدنية بما فيها من القوانين المدنية، والقواعد الحربية، وشعائر العبادة وسائر الشرائع التفصيلية، فيقال له: كيف استسغت إذًا أنه لا تكاد تخلو سورة مدنية من آيات التوحيد أو الجزاء أو الوعظ أو غيرها من المقاصد الكلية...»[2].

ثم ذكر خصائص أخرى بها يتميز المكي عن المدني، فقال: «فإن مقاصد القرآن وأهدافه في السور المكية والمدنية واحدة: وهي إصلاح العقائد، وتنظيم مناهج السلوك للأفراد والجماعات، وإنما يفترق المكي عن المدني بالإجمال والتفصيل، وما لا غنى للقواعد المكية عن رسم طرقها العملية، كذلك لا غنى للفروع عن الاستناد إلى قواعدها الكلية»[3].

(١) ينظر: هذه المسألة في البرهان في علوم القرآن: الزركشي (١/٢٣٩ وما بعدها)، الإتقان في علوم القرآن (١/٢٦ وما بعدها)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٩٣).
(٢) ينظر: حصاد قلم (ص٤٩).
(٣) ينظر: المصدر السابق.

وانطلاقًا من هذه الخصائص وتلك الفروق كان اعتناء الدكتور دراز كثيرًا بالمكي والمدني في القرآن الكريم في دراسة الموضوعات العامة والجزئية، وكان هدفه في كل ذلك: إثبات المصدر الإلهي للقرآن الكريم، وإعجازه في دراسة هذه الموضوعات؛ بل وظف المنهج التاريخي هنا في تتبع تفاصيل الأحداث، وسيرة النبي ﷺ في كل من العهد المكي والمدني حتى يثبت الانفصام الواضح بين الوحي الإلهي وشخصية النبي ﷺ[(١)].

وقد بين إشراك موضوعات المكي والمدني، تأصيلًا وتذكيرًا، عقائد وأخلاقًا وتشريعات،

واعتمادًا على أجواء النزول المكي والمدني، أو ما يعرف بـ«الترتيب النزولي» عالج دراز - رحمه الله- الكثير من الموضوعات القرآنية: كموضوعات الحرب الشرعية في الإسلام والقرآن[(٢)]، وتعدد الزوجات[(٣)]، والبخل والسرف[(٤)]، والرسول في القرآن[(٥)]، وموقف القرآن من أهل الكتاب[(٦)]، والسلم والأمان[(٧)]، وغير ذلك.

وأيضًا من هذا أنه ضمّن كتابه «دستور الأخلاق في القرآن» الكثير من الموضوعات الجزئية التفصيلية التي كان عالج بعضها ضمن المنهج النزولي للآيات والسور القرآنية[(٨)]، يقول مثلًا عن التوجيه القرآني بالأوامر المطلقة: «لقد قمنا بنوع من الإحصاء العام، فأدهشتنا ندرة التعاليم القرآنية التي اقتصرت في تعليل حكمتها

(١) ينظر: النبأ العظيم (ص٨٥، ٩٦)، ومدخل إلى القرآن الكريم (ص١٣٧ وما بعدها).
(٢) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص٦٣).
(٣) ينظر: المصدر السابق (ص١٦٣).
(٤) ينظر: زاد المسلم في الدين والحياة: محمد عبد الله دراز (ص٤٥).
(٥) ينظر: المصدر السابق (ص١٠٨).
(٦) ينظر: النبأ العظيم (ص٨٨ وما بعدها).
(٧) ينظر: حصاد قلم (ص٣٧).
(٨) ينظر: دستور الأخلاق في القرآن بمباحثه الخمسة المسؤولية الإلزام والواجب، الجزاء، النية، والجهد.

على سلطة الأمر وحده... ومع ذلك نجدها في عشر آيات، كلها بعد الهجرة»[1]، وذلك بعد أن صنف آياتها إلى مجموعتين: «مكية برمز أ»، و«مدنية برمز ب».

وكان يخلص إلى هذه الإحصاءات العامة كما في الجزاءات الطبيعية[2]، والجزاءات الإلهية[3]، والتأييد الإلهي للمؤمنين[4]، وغير ذلك.

غير أنه لم يعالج كل الموضوعات القرآنية بهذا المنهج؛ بل كان يعتمد كثيرًا على ترتيب عناصرها في المصحف الشريف، قال عنه: «فكان لا بد أن يراعي في مواقعها من هذا البنيان معنى آخر غير ترتيبها الزماني؛ بحيث يأتلف من كل مجموعة منها باب ويأتلف من جملة الأبواب كتاب... تبرز به وحدتها البيانية في مظهر لا يقل جمالاً وإحكامًا عنها في وضعها الإفرادي التعليمي»[5].

المطلب الرابع: الناسخ والمنسوخ

مسألة النسخ في القرآن من المسائل الصعبة والشائكة؛ بل هو من أخطر الموضوعات وأكثرها حاجة إلى التحليل والتدقيق والتحقيق، ومعرفتها أمر ضروري للذي يتصدى لكتاب الله يفسره ويوضح معانيه.

ثم إن الإلمام بالناسخ والمنسوخ يكشف النقاب عن سير التشريع الإسلامي، ويطلع الإنسان على حكمة الله في تربيته للخلق، وسياسته للبشر، وابتلائه للناس؛ مما يدل دلالة واضحة على أن محمدًا النبي الأمي لا يمكن أن يكون المصدر لمثل هذا القرآن، ولا المنبع لمثل هذا التشريع؛ إنما هو تنزيل من حكيم حميد[6].

---

(١) المصدر السابق (ص٢٨٢).

(٢) ينظر: دستور الأخلاق في القرآن (ص٣٣١).

(٣) ينظر: المصدر السابق (ص٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦٣).

(٤) ينظر: المصدر السابق (ص٣٥٢).

(٥) ينظر: حصاد قلم (ص٥١، ٥٢).

(٦) ينظر: الناسخ والمنسوخ في القرآن (١/٧، ٨)، والفوز الكبير في أصول التفسير (ص٥٣ - ٦٠)، ومناهل العرفان (٢/١٨٨).

والنسخ في لغة العرب يطلق على معنيين: الإزالة، والنقل.

فالأول: كقول الله - تعالى- : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٢﴾ [الحج: ٥٢]، ومنه قولهم: «نسخت الشمس الظل»، يعني: أزالته، و«نسخت الريح الأثر». أي: أبطلته، ومنه تناسخ القرون والأزمان[(١)].

والثاني: نقل الشيء وتحويله مع بقائه في نفسه، ومنه «تناسخ المواريث من قوم إلى قوم»، ومنه «نسخ الكتاب» لما فيه من مشابهة النقل، وإليه الإشارة بقوله : ﴿إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٢٩﴾ [الجاثية: ٢٩]، قيل: المراد به: نقل الأعمال إلى الصحف، ومن الصحف إلى غيرها[(٢)].

أما النسخ في الاصطلاح: فهو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه[(٣)].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: أن النسخ عند المتقدمين — من الصحابة والتابعين- أعم من النسخ المصطلح عليه عند المتأخرين — من الأصوليين والفقهاء-؛ ذلك أن النسخ عند السلف معناه: البيان، فيشمل تخصيص العام، وتقييد المطلق، وتبيين المجمل، وكذا يشمل النسخ بالمعنى الاصطلاحي عند المتأخرين —كما تقدم تعريفه.

لذا.. يطلق النسخ على معنيين: إما النسخ الكلي. أي: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي آخر رفعًا كليا، وإما تخصيصه لعامه، أو تقييده لمطلقه، أو زيادة شرط أو مانع، وبذلك يرفع الحكم الشرعي عن بعض أفراده، لا عنهم جميعًا كما في الأول.

(١) ينظر: الناسخ والمنسوخ في الحديث (ص٩).
(٢) ينظر: لسان العرب: (٦١/٣)، ومختار الصحاح (ص٦٥٦).
(٣) ينظر: الناسخ والمنسوخ في الحديث (١٠/١)، والإحكام في أصول الأحكام: الآمدي (١٤٦/١)، نواسخ القرآن (ص٩٠)، وفيوض العلاّم على تفسير آيات الأحكام (٦٣/١).

يقول ابن قيم الجوزية: «والنسخ بالمعنى العام الذي يسميه السلف نسخًا هو رفع الظاهر بتخصيص أو تقييد أو زيادة شرط أو مانع أو حال أو صفة، فهنا كثير من السلف يسميه نسخًا؛ حتى سمي الاستثناء نسخًا»[١].

وهذا ما اهتم دراز بتجليته، وتحديد مفهومه بدقة حتى لا تضطرب الأفهام –وقد وقع من المستشرقين- في فقه الكثير من الأحكام الشرعية ذوات النصوص المتعاقبة، فتحت عبارة «النسخ في القرآن» يقول: «وهو مصطلح ينطوي على اللبس منذ قديم، ويعني عمل نسخة خطية، كما يعني الإلغاء، ويستخدم في القانون والفقه بمعنى "وقف تطبيق قانون مؤقت"؛ ولكن مع توسيع المعنى قصد به بعض المفكرين: كل توضيح أو تحديد لمدلول أية عبارة، ولقد أسرف ابن حزم في استخدامه بهذا المعنى[٢]...»[٣].

وقد اختلف العلماء قديمًا وحديثًا حول إثبات النسخ ونفيه[٤]، وما يهمنا منه موقف محمد دراز من ذلك في تفسيره، فالشيخ لا يميل إلى القول بالنسخ ولا يقبله في الأخبار والمبادئ الأخلاقية؛ بل ويعتبره من قبيل القول بالبداء على الله - تعالى-[٥]، وأما في الأحكام فلا يقبله إذا كان التعارض غير حقيقي بين النصوص الشرعية قرآنًا وسنة، يقول في ذلك: «ففي مجال المعرفة النظرية لم ولن يوجد ناسخ أو منسوخ في

(١) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية (٣١٦/٢)، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.
(٢) يميل دراز إلى تقليل الآيات المنسوخة والناسخة في القرآن دون تحديد عددها، ولعله –حسب تشدده ونقده للآراء - يرى ذلك في خمسة مواضع فقط، كما حققه ولي الله الدهلوي في كتابه الفوز الكبير في أصول التفسير (ص٥٨ وما بعدها)، مركز ودار القرآن الكريم - الجزائر، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.
(٣) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص١٧٢).
(٤) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: وهبة الزحيلي (٩٣٣/٢ وما بعدها)، دار الفكر - دمشق.
(٥) يعرف البداء بأنه تجدد العلم وظهور الخطأ في الحكم، وقد نسبه اليهود إلى الله تعالى؛ حينما رأوا بأن الله تعالى ظهر له أمر كان يجهله، فقدر الحكم على الأمر الجديد –تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا - . [ينظر: الملل والنحل: الشهرستاني (١١٨/١، ١١٩).

التعاليم المنزلة، ومعنى النسخ الحصول على علم جديد، فإذا طبقنا ذلك على علم الله، يكون ذلك عين الكفر واللامعقول، وعلى العكس في المجال العملي، فقد وجد النسخ بالفعل سواء في تعاليم الدين الواحد، أو في التعاليم من دين إلى دين آخر»(١)، ويضيف قائلاً: «والحل لا يتدخل لتغيير بعض الأشياء في بنية العقل؛ وإنما يتدخل في مدة الفعل ليفرض عليه في اللحظة المناسبة قرارًا منسجمًا مع الإرادة»(٢).

ثم بيّن بعض أسراره ومقاصده المجمعة في مقصد الإصلاح بالتدرج فقال: «فمن المتفق عليه أن المشرع الناجح لا يعامل الناس في مرحلة الانتقال بنفس الطريقة التي يعاملهم بها بعد أن وصل نضجهم إلى مرحلته الأخيرة... فهذا المسلك التدريجي في التعليم والتشريع ليس عيبًا؛ وإنما هو أنجع المناهج في تكوين النفوس الواعية المستنيرة المشبعة بالحكمة، والأهم المنظمة والخلق المتين»(٣).

كما أوضح أيضًا أن للنسخ درجات متفاوته متعلقة بظروفها الخارجية المنوطة بعمل المكلف، فقال في موضوع تعارض الواجب مع الظرف الخارجي: «فإن الحل سوف يتمثل –في الواقع– في تعديل للواجب تبعًا لظروف الحياة الجديدة... وسوف يكون ذلك بحسب مقتضيات الظرف، سواء أكان تغييرًا، أم تخفيفًا، أم تأجيلًا، أم حتى إلغاءً...»(٤).

وقد عالج بهذا المنهج الكثير من القضايا الفكرية العويصة والشائكة كموضوعات: آية السيف والقتال(٥)، وتحويل القبلة(٦)، والقراءات الشاذة(٧) وحبس النساء الزانيات

---

(١) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص١٧٢).
(٢) ينظر: دستور الأخلاق في القرآن (ص٧٨، ٧٩).
(٣) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص١٧٣).
(٤) ينظر: دستور الأخلاق في القرآن (ص٧٩).
(٥) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص٦٦، ١٦٤، ١٦٧)، حصاد قلم (ص٣٣١).
(٦) ينظر: نظرات في الإسلام: محمد عبد الله دراز (ص٣٥).
(٧) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص٤٠، ٤٨).

أو رجمهن[١]، والقدرة القتالية والعددية للجيش الإسلامي[٢]، وغير ذلك[٣].

المطلب الخامس: المحكم والمتشابه

لقد اضطربت مقالات أهل التفسير، واختلفت آراؤهم في تحقيق معنى المحكم والمتشابه، وما المراد بهما، وقد أجمل هذه الأقوال الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره «المنار»[٤].

عرف الأصوليون المتشابه بأنه: «اللفظ الذي خفي المراد منه، فلا تدل صيغته على المراد منه، ولا سبيل إلى إدراكه؛ إذ لا توجد قرينة تزيل الخفاء»[٥]، وعكسه المحكم.

وقد اختلف العلماء في تفسير المتشابه إلى أقوال عدة، وصلت إلى أحد عشر قولًا[٦]؛ ذكر دراز – رحمه الله– منها معنيين:

الأول: ما انغلقت معانيه على الناس، فلا يمكن أن يعرفوا دلالته إلا عن طريق النص؛ وذلك كحروف فواتح السور القرآنية.

والثاني: ما أجملت معانيه في مواضع، وفصلت في مواضع أخرى، وفق قاعدة أسلوب النفي والإثبات، ولعل هذا المعنى الأخير هو المفسر لآية آل عمران[٧] عند دراز؛ حيث يقول في ذلك: «ليس أخطر على الباحث في الشريعة الإسلامية من الوقوف عند أطرافها المجملة؛ لأنه بذلك يدع نصوصها تتصادم وتتخاصم... حتى إذا

(١) ينظر: دستور الأخلاق في القرآن (ص٢٦٥).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٧٩، ٨٠).

(٣) كنسخ فرضية قيام الليل [ينظر: المصدر السابق (ص٧٧)]، وكحقيقة التقوى [ينظر: المصدر السابق (ص٦٥٣)].

(٤) ينظر: تفسير المنار: محمد رشيد رضا (١٦٣/٣ – ١٦٥).

(٥) ينظر: أصول الفقه: محمد أبو زهرة (ص١٢٨، ١٢٩)، دار الفكر العربي – القاهرة ١٩٩٠م.

(٦) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني (٢٢٧/٢ – ٢٣١)، دار الحديث – القاهرة.

(٧) في قوله –تعالى-: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران: ٧].

سعى في الصلح بينها برأيه لم يأمن على نفسه الهوى... وهذا شأن اتباع المتشابه الذي نهى الله عنه»[١]، ويكون ردها إلى محكماتها «حين يلتمس حلها في تلك الآيات الجامعات التي تلتقي فيها الأطراف على قدر...»[٢].

وهذا الخلاف إذا تأملته وجدته ليس بخلافٍ في الحقيقة، ويمكن الجمع بين القولين؛ وذلك بمعرفة أنواع التشابه في القرآن والفرق بينهما.

فالتشابه نوعان: نسبي، ومطلق.

والفرق بينهما: أن المطلق يخفى على كل أحد، أما النسبي فإنه يخفى على أحد دون أحد.

وبناءً على هذا التقسيم ينبني الوقف على قوله – تعالى- : ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ**﴾ [آل عمران من الآية:٧].

فالوقف على { إِلَّا ٱللَّهَ} يكون المراد بالمتشابه: المتشابه المطلق. وهو ما عليه أكثر السلف. وعلى الوصل ﴿**إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ**﴾ يكون المراد بالمتشابه: المتشابه النسبي.

المطلب السادس: جمع القرآن

من نعمة الله – تعالى- على الأمة المحمدية أنه –سبحانه- تكفل بحفظ كتابه فقال: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩** ﴾ [الحجر: ٩]؛ لذا فإنه لم ولن يقع التحريف في القرآن الكريم كما وقع في غيره من الكتب السماوية الأخرى، وإن من أسباب حفظه ما وفق الله له أصحاب النبي ﷺ في جمعه في الصحف، وحفظه في الصدور.

---

(١) ينظر: حصاد قلم (ص٣٢٥).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

والمقصود بالجمع في كلام أهل العلم –كما قال ابن حجر-: «جمع مخصوص، وهو جمع متفرقة في صحف، ثم جمع تلك الصحف في مصحف واحد»[(١)].

وقد عقد الدكتور محمد عبد الله دراز فصلاً كاملاً في كتابه «مدخل إلى القرآن الكريم»، تكلم فيه عن: كيف جُمع القرآن الحكيم؟ وعرض فيه المراحل التي مرَّ بها الكتاب الكريم في جمع آياته وسوره، بدءًا من أول نزوله على النبي محمد ﷺ وانتهاء بالصورة التي عليها الآن في عهد عثمان ا هـ.

المرحلة الأولى: فترة نزوله على النبي ﷺ: يعرض الشيخ – رحمه الله- لهذه المرحلة فيقول: «إن النص المنزل لم يقتصر على كونه «قرآنًا»، أو مجموعة من الآيات التي تتلى أو تقرأ، وتحفظ في الصدور؛ وإنما كان أيضًا «كتابًا» مدونًا بالمداد.

فهاتان الصورتان تتضافران وتصحح كل منهما الأخرى؛ ولهذا كان الرسول كلما جاءه الوحي وتلاه على الحاضرين أملاه من فوره على كتبة الوحي ليدونوه على أي شيء كان في متناول أيديهم؛ مثل: الورق، أو الخشب، أو قطع الجلد أو صفائح الحجارة، وكسر الأكتاف... إلخ.

ويذكر العلماء الثقاة أن عدد كُتَّاب الوحي بلغ تسعة وعشرين كاتبًا، أشهرهم: الخلفاء الخمسة الأوائل (أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية)، والزبير بن العوام، وسعيد بن العاص، وعمرو بن العاص، وأُبي بن كعب، وزيد بن ثابت؛ ولكن معاوية وزيد بن ثابت كانا أكثر ارتباطًا بهذا العمل»[(٢)].

ثم ذكر الشيخ أن القرآن في هذه المرحلة لم يكن مجموعًا على هيئة كتاب؛ بل كان صُحُفًا متفرقة ومبعثرة بين المؤمنين، ولم تأخذ شكلها النهائي في صدورهم إلا قُرب نهاية حياة الرسول؛ حتى أن هناك من الصحابة من كان يُطلق عليهم بـ«حفظة

(١) فتح الباري (١٣/١٠ – ١٥).
(٢) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص٣٤).

القرآن»؛ لأنهم قد تخصصوا في تلاوته، وحفظه عن ظهر قلب؛ مع معرفة كل سورة في هيئتها المؤقتة أو النهائية(١).

فكان الاعتماد في هذه المرحلة على الحفظ أكثر من الاعتماد على الكتابة؛ لقوة الذاكرة، وسرعة الحفظ، وقلة الكاتبين ووسائل الكتابة؛ ولذلك لم يجمع في مصحف؛ بل كان من يسمع آية يحفظها، أو يكتبها بما تيسر له من عُسُب النخل، ورقاع الجلود، ولخاف الحجارة، وكِسر الأكتاف.

وتتميز هذه المرحلة بوجود الرسول ﷺ بين الصحابة، فإذا نسي أحدهم شيئا، أو اختلط عليه أمر رجع إلى النبي؛ فضلًا على أن الرسول ﷺ بدوره كان يؤكد أنه في شهر رمضان من كل عام يقوم بمراجعة عامة، وتلاوة الآيات التي نزل بها الوحي في حضور جبريل عليه السلام، وأنه في العام الأخير راجع عليه جبريل القرآن مرتين(٢).

المرحلة الثانية: في عهد الخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: حيث رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد معركة اليمامة التي قُتل فيها سبعون من حملة القرآن- أن ضرورة جمع القرآن في مدونة واحدة بدت حاجة ملحة، وضرورة حتمية؛ فهو يخشى أن يتناقص – تدريجيًا – عدد هؤلاء القراء بسبب الحروب، فتقدم بهذه الفكرة إلى الخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ لكنه توقف تورعًا، فلم يزل عمر يراجعه حتى شرح الله صدر أبي بكر لذلك.

وهنا يقول الشيخ دراز -رحمه الله- : «كان عمر يهدف بهذه الطريقة ليس فقط إلى حفظ المدون من التنزيل في مأمن من الأخطاء، وفي صورة يسهل الرجوع إليها؛ وإنما كان يقصد أيضًا إقرار الشكل النهائي لهذا الكتاب المقدس، وتوثيقه عن طريق حفظته الباقين على قيد الحياة، واعتماده من الصحابة الذين كان كل منهم يحفظ منه

(١) ينظر: المصدر السابق (ص٣٥).
(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٣٦).

أجزاء كبيرة أو صغيرة»[1].

فعهد أبو بكر إلى زيد بن ثابت بهذه المهمة، فأدرك زيد خطورتها، وضخامة التبعة في هذا العمل الجليل، فتردد واعتذر؛ ولكن أبا بكر أصر قائلاً: «إنك رجل، شاب، عاقل، لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله، فتتبع القرآن فاجمعه».

وهنا يذكر الشيخ سببًا آخر في اختيار زيد لهذه المهمة، فيقول: «ويبدو أن سببًا آخر قد أسهم بعض الشيء في هذا الاختيار وهو أن زيدًا لم يكن من كتبة الوحي، ومن حملة القرآن فحسب؛ ولكنه فضلاً عن ذلك حضر بنفسه آخر تلاوة للقرآن قام بها الرسول»[2].

ثم وضع أبو بكر مع جمع من الصحابة قاعدة للعمل، وطبقت بعناية فائقة وهي: «تقضي بألا يؤخذ بأي مخطوط لا يشهد شخصان على أنه مكتوب ليس من الذاكرة؛ وإنما بإملاء الرسول ذاته، وأنه جزء من التنزيل في صورته النهائية.

وهذا التشدد في اشتراط شاهدين أدى إلى استبعاد آية جاء بها عمر عن رجم الزانية؛ لأنه كان الشاهد الوحيد -كما يقول الليث بن سعد-.

وبعد جمع القرآن بكل هذه الاحتياطات، سلمه زيد إلى أبي بكر الذي احتفظ به طوال خلافته، وعهد به قبل موته إلى عمر المرشح للخلافة من بعده، ثم قام عمر بتسليمه إلى ابنته حفصة أم المؤمنين في آخر لحظة من حياته؛ لأن الخليفة الثالث لم يكن قد بويع في ذلك الوقت»[3].

ومما يميز هذا الجمع أنه قوبل على النسخ الأخرى التي كانت لدى الصحابة مقابلة مطلقة؛ بحيث استبعدوا منه ما لم يكن في العرضة الأخيرة، كما استبعدوا أيضًا ما كان

(١) ينظر: المصدر السابق.
(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٣٦، ٣٧).
(٣) ينظر: المصدر السابق (ص٣٧).

يكتبه بعض الصحابة على هامش أو بين سطور صحائفهم، والتي كانت غالبًا تفسيرات لبعض الكلمات.

ومما يميزه أيضًا أنه كان شاملاً للأحرف السبعة كلها.

يقول الشيخ مستدركًا على هذه المرحلة: «ولكن رغم قيمة هذا المصحف العظيمة، ورغم ما يستحقه من العناية التي بذلت في جمعه؛ فإن مجرد بقائه محفوظًا بعناية عند الخليفتين الأولين أسبغ عليه الطابع الفردي أو الشخصي بعض الشيء، ولم يصبح وثيقة للبشر كافة إلا من يوم نشره.

ولكن فرصة نشره لم تتح إلا في خلافة عثمان بعد معارك أرمينية وأذريبجان»(١).

المرحلة الثالثة والأخيرة: في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ﷺ: وذلك – كما يقول ابن حجر- في أواخر سنة أربع وعشرين، وأوائل سنة خمس وعشرين(٢). وكان سببه اختلاف الناس في القراءة بحسب اختلاف الصحف التي في أيدي الصحابة ﷺ، فخيفت الفتنة، فأمر عثمان ﷺ أن تجمع هذه الصحف في مصحف واحد؛ لئلا يختلف الناس، فيتنازعوا في كتاب الله - تعالى- ويتفرقوا.

«فشكل عثمان لجنة من أربعة نساخ، منهم: زيد بن ثابت نفسه –وهو من الأنصار-، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام من المهاجرين. وكلفهم بنسخ مصحف حفصة بعدد من النسخ يعادل عدد الأمصار الرئيسية في الدولة الإسلامية، وقال لهم: «ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنه نزل بلسانهم»، وبانتهاء هذا العمل بما يتفق تمامًا مع النص الأصلي، أُعيد مصحف حفصة إليها، بينما جلدت النسخ الأخرى، ووزعت على الأمصار، باعتبارها

(١) ينظر: المصدر السابق (ص٣٨).
(٢) ينظر: فتح الباري (١٠/٢١).

نماذج لا بديل لها، وتبطل كل ما يخالفها من قريب أو بعيد»(١).

وقد فعل عثمان ﷺ هذا بعد أن استشار الصحابة ؛ لما روى ابن أبي داود عن علي ﷺ أنه قال: «والله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا، قال: أرى أن نجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: فنعم ما رأيت».

وهذا من حسنات أمير المؤمنين عثمان التي وافقه المسلمون عليها، وكانت مكملة لجمع خليفة رسول الله أبي بكر.

ومما يميز هذا الجمع أنه جعل القرآن مجموعًا بين دفتين كمصحف واحد، وحمل الناس على الاجتماع عليه؛ لظهور الأثر المخيف باختلاف القراءات.

المطلب السابع: ترتيب السور

يقول الدكتور محمد عبد الله دراز -في رده لمن دعا بإعادة ترتيب المصحف وفق نزوله-: «ألا فليعلم حضرته -إن لم يكن يعلم- أن الأمر كذلك في السور (التوقيفية)، وأن الأمة لم تختلف في شأنها اختلافًا يعتد به إلا في موضع واحد، وهو جعل سورة التوبة بعد سورة الأنفال بغير بسملة... ولكن جمهور العلماء أجمع على أنه توقيفي كسائر السور...»(٢).

فهو يؤكد على أن الترتيب المصحفي توقيف ووحي من الله - تعالى- ، اتفق عليه المسلمون، وهو الذي يجب أن يتبع في تفسير القرآن الكريم، وكشف مزاياه الإعجازية؛ حتى لا يؤدي خلافه إلى «إفساد النسق، وتشويه جماله، ونقض بنيانه المحكم الوثيق»(٣).

وفيما ذهب إليه الشيخ هو أحد الأقوال في المسألة؛ حيث اختلف أهل العلم فيها

(١) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص٣٨، ٣٩).
(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٤٧).
(٣) ينظر: حصاد قلم (ص٥٨).

على أربعة أقوال:

القول الأول: أن ترتيب السور توقيفي؛ كترتيب الآيات. وهو منسوب إلى أبي بكر الأنباري، والكرماني، والطيبي، والنحاس[١].

القول الثاني: أن ترتيب السور توفيقي. أي: باجتهاد من الصحابة. وهو قول الجمهور[٢].

القول الثالث: أن ما علم ترتيبه بتوقيف النبي ﷺ -وهو الأكثر- فهو توقيفي، وما لم يصل إلينا الدليل فيه فهو توفيقي (اجتهادي) من الصحابة. وهو قول ابن عطية[٣].

القول الرابع: أنه كله توقيفي؛ ما عدا سورتي الأنفال والتوبة؛ لحديث عثمان رضي الله عنه وهو قول البيهقي، ومال إليه السيوطي[٤]. وقال به الشيخ دراز.

والراجح - والله أعلم- هو القول الثالث؛ لأن الأدلة تتضافر عليه، فما ثبت ترتيبه من قِبَل النبي ﷺ فإننا نجزم بتوقيفه من قِبَله ﷺ.

ولا يَردُ على ذلك تقديمه النساء على آل عمران في القراءة. لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، فلعله فعل ذلك لبيان الجواز -كما قاله السيوطي-[٥].

وما لم نقف له على دليل فلا نجزم بتوقيفه؛ لعدم وجود الدليل الدال عليه، ويكون ترتيبه باجتهاد من الصحابة -رضوان الله عليهم-، وربما يكون هذا الاجتهاد مبنيا على مستند فعلي.

وعلى كل حال سواء قلنا بالتوقيف أو بالتوفيف (الاجتهاد)؛ فالذي ينبغي اعتقاده

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (١/١٩٤).
(٢) ينظر: المصدر السابق.
(٣) ينظر: المصدر السابق.
(٤) ينظر: المصدر السابق.
(٥) ينظر: المصدر السابق (١/١٩٨).

الآن- وهو ما قال به الدكتور دراز-[1]: أن ترتيب السور في المصحف قد حصل بإجماع من الصحابة، ومضت الأمة على قبوله، فيجب التسليم به.

كما يرى الدكتور دراز أيضًا أن السور القرآنية لم تخضع للترتيب النزولي أو المنطقي؛ وإنما «كان هناك تصميم لكل سورة؛ فضلاً عن تصميم أو خطة عامة للقرآن في جملته»[2]. ولم يكن هناك فجوة أو صدمة عنيفة بين السور المكية والمدنية في ترتيبها المصحفي، يخرج القارئ عن المعاني المتسلسلة التي فرضها السياق التاريخي كنزول السور القرآنية؛ بل إن «مقاصد القرآن وأهدافه في السور المكية والمدنية واحدة: وهي إصلاح العقائد، وتنظيم مناهج السلوك للأفراد والجماعات»[3].

وهنا كي نفهم الحكمة من الترتيبين النزولي والمصحفي -كما قال دراز- يجب أن نفرق بين مقامين مختلفين:

«مقام التنزيل والتعليم، ومقام التدوين والترتيل.

وهما مقامان قد وضعا من أول يوم لتحقيق غرضين متفاوتين، فكان أولهما يعتمد حاجات التشريع، وثانيهما يرتبط بحاجات الوضع البياني»[4].

فأما حكمة الترتيب النزولي: فهي الدلالة على الخطة التربوية والتشريعية التي اتبعها الوحي في علاج النفوس وحل المشكلات[5]، وتأسيس منهج الحياة الصحيحة «على حسب حاجات النفوس من الإصلاح والتعليم، وروعيت في ذلك حكمة التدرج والترقي في التشريع على أحسن الوجوه وأكملها»[6].

(١) ينظر: حصاد قلم (ص٥٨).
(٢) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص١٢٩).
(٣) ينظر: حصاد قلم (ص٤٩).
(٤) ينظر: المصدر السابق (ص٥١).
(٥) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص١٣١).
(٦) ينظر: حصاد قلم (ص٥١).

وإن من أهم حكم الترتيب المصحفي عند دراز –والمتفق عليه- الدلالة على إعجاز القرآن الكريم البياني في شكل «وجه هندسي منطقي بليغ، تبرز به وحـدهما البيانية (السور) في مظهر لا يقل جمالًا وإحكامًا عنها في وضعها الإفرادي التعليمي»(١).

وتكون السورة القرآنية بهذا مكونة من وحدة مزدوجة منطقية، وأدبية وهي بذلك تشكل كما قال: «معجزة المعجزات»(٢).

ومن أهم الحكم أيضًا- هنا كما قال دراز-: «أن هذا المنهج القـرآني في تلـوين البيان وتنويع العلوم ليس فقط من أهم المقاصد البلاغية، تشويقًا إلى الحديث، وتطرية للنشاط، وترويحًا للنفس من عناء العلائق البشـرية... بل هو كـذلك مـن أحكـم الوسائل في التربية العملية... من شأنه أن يمكن العقول والقلوب من هضم القـوانين وتمثلها، وأن يحول النفوس إلى قوى محركة تمد الإرادات بأقوى بواعثها»(٣).

فمن ذلك: أنه لما عالج الجزاء الإلهي في الآخرة في آياته المكية ٨٠ آية، وآياته المدنية ٥٨ آية، وصور النعيم في الجنة ١٠٢ مكية، و٧٠ مدينة، لاحـظ أن هـذه الآيـات موزعة على سور كثيرة لا على هذا النسق المعالج؛ لأن القرآن «لا يحرص كثيرًا علـى أن يحدث في الروح هذا الأثر المضلل الناشئ من صورة محدودة منتهية... وإذا كـان يلمس القلب فإنما يلمسه بحكمة واعتدال؛ ولكنه من ناحية أخرى لا يكشف لنا عـن نفسه على أنه ثمرة علم بلغ هدفه منذ البداية... وإنما هو ثمرة تعليم منـزه متـدفق، يبدو مع ذلك أنه متصل بخطة توقيفية، لا تجارب فيها ولا تنقيحات»(٤).

وبيّن في نماذج متعددة الترابط الفكري والمعنوي بين السور في الترتيب المصـحفي:

---

(١) ينظر: حصاد قلم (٥١، ٥٢).
(٢) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص١٣٠).
(٣) ينظر: حصاد قلم (ص٤٩).
(٤) ينظر: دستور الأخلاق في القرآن (ص٣٨٤).

كاستهلال سورة الفاتحة المصحف؛ لأنها وقعت «موقع الفهرس الذي يعرض بإيجاز محتويات الكتاب قبل الدخول في تفاصيله»[١]، وقد جسدت الدعاء بالهداية، وسدت سورة البقرة هذه الحاجة في بدايتها، فلو «أننا وضعنا الفاتحة على ترتيب نزولها... بين سورتي المدثر وأبي لهب، كيف كان يبدو بها موضعها... وكيف يصبح القرآن كتابًا بغير فهرس؛ بل جسمًا بلا رأس»[٢].

ويتعدى هذا الترابط إلى كل سورتين متجاورتين في الترتيب المصحفي: كالتقابل بين سورتي الأحقاف ومحمد ﷺ بداية وختامًا، وقد «وضعت في آخر الأحقاف قنطرة لطيفة للعبور منها إلى المعنى الجديد؛ فلقد كان الإنذار بإهلاك الفاسقين في آخر السورة الأولى خير توطئة للأمر بنوع من أنواع هذا الإهلاك في السورة التي تليها»[٣].

فالشيخ دراز بهذا يعتمد كلا الترتيبين في مقامين مختلفين؛ ولكنه في أحيان كثيرة لا يلتزم بكلا الترتيبين، في دراسته لكثير من الموضوعات القرآنية؛ بل ذلك ملاحظ على موضوعات النظرية الأخلاقية في كتابه «الدستور»[٤]، مما يدل على أن دراز يعتمد نمطًا ثالثًا في الترتيب، هو ترتيب وفق النسق الفكري المنطقي لأجزاء الموضوع القرآني الواحد[٥].

المطلب الثامن: القراءات القرآنية

علم القراءات من العلوم الجليلة القدر، العظيمة الشأن؛ لأن العلوم إنما تشرف بشرف موضوعاتها، وتتفاضل بمدى فضل بحوثها ومسائلها، وعلم القراءات

(١) ينظر: حصاد قلم (ص٥٦).
(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٥٦، ٥٧).
(٣) ينظر: المصدر السابق (ص٤٩).
(٤) ينظر: دستور الأخلاق في القرآن (ص٥٧، ٦٨، ١٤٧، ١٤٩، ٢٠١، ٢٥٧، ٣٥٦، ٣٩٩، وغير ذلك).
(٥) ينظر: المصدر السابق (ص٣٧٥، ٣٧٦، ٤٨٨، ٥٠٧، ٥٥١، ٦٢٩، وغيرها).

موضوعه: كلام الله، وبحوثه: حول أسانيد وطرق أدائه، ووجوه قراءاته، ونظام رسمه، والاحتجاج له. ولأجل هذا.. فهو بين العلوم في الذروة والسنام، ولا عجب.. فكل العلوم اللسانية ما كانت إلا من أجله، وفي سبيل الحفاظ عليه، والعلوم الإسلامية ما وجدت إلا على أساسه، تنهل من نبعه، وتستمد من صافي معينه[١].

ولعلماء القراءات ضابط مشهور يزنون به الروايات الواردة في القراءات، فيقول ابن الجزري في أركان القراءة الصحيحة: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصح سندها؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها؛ بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها؛ سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة؛ أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة؛ سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[٢].

وقد نالت القراءات اهتمام الدكتور دراز تأصيلًا واستشهادًا على حسب حاجته إليها في تشقيق المعاني التفصيلية للآية القرآنية الواحدة.

ولما كانت سهام المستشرقين المغرضة قد وجهت إلى القراءات القرآنية وما يتعلق بها من الرسم العثماني، وتدوين المصحف، وجمعه، والأحرف السبعة، والنقط والإعجام، فقد استدعى كل ذلك من دراز التأصيل لها، ودراسة هذه القضايا في الإطار التاريخي لعناية المسلمين بالقرآن الكريم، فبيّن صحة النص القرآني ودقته، وتضمنه الأحرف السبعة المتمثلة في سبع لغات من لغات العرب، وأنها بقيت إلى اليوم،

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (١/١٥)، دار الفكر - دمشق، منجد المقرئين (ص١٥).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٩)،

ولا يمكن لعثمان ﷺ أن يحذفها؛ بل اعتمدها جميعًا[١]، وهي بخلاف القراءات السبع؛ إذ هي فرع من الأولى[٢]، وأن عثمان ﷺ اقتصر عمله على إبعاد القراءات الضعيفة والأوجه الشاذة التي كانت منتشرة ومتداولة وبكل هذا أنقذت وحدة النص[٣].

فلما كان الحرف الذي أعاد به عثمان ﷺ جمع القرآن حرفًا شاملاً «لهذه الأحرف؛ لخلوه من الإعجام ولمراعاته مواضع الاختلاف في التفخيم والوقف وغيرهما»[٤]، كان طبيعيًا أن تختلف القراءات القرآنية؛ ولكنه اختلاف تنوع وثراء للمعاني القرآنية، قام بها عمود إعجاز القرآن في تعدد معانيه ودلالاته في اتحاد ألفاظه ومبانيه.

توقف دراز مليًا عند آية إبداع خلق السماوات من قوله - تعالى- : ﴿ **مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ** ﴾ [الملك من الآية: ٣]، يقول في ذلك: «أما دقة هذه الصنعة وبراءتها من العيب، فإن العيب في صنعة البناء عيبان: عيب في شكل البنيان يخل بالتشاكل والتناسب بين جوانبه... وهذا هو «التفاوت»، وعيب في جوهر البنيان يخرجه عن قانون الصنعة ويشذ به عن سنن الحكمة، وتجعله عرضة للتفكك والانهيار، وهذا هو «التفوت»، وقد جاءت الآية بمجموع قراءتها منزهة لصنعة السماء عن كلا النوعين»[٥].

(١) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص٣٩ - ٥٢)، حصاد قلم (ص٦١ - ٦٨).
(٢) ينظر: حصاد قلم (ص٦٤).
(٣) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص٤٨ - ٥٢).
(٤) ينظر: حصاد قلم (ص٦٨).
(٥) ينظر: المصدر السابق (ص١٦٧). والقراءة الأولى "التفاوت" قراءة الجمهور. والقراءة الثانية "التفوت" قراءة حمزة والكسائي وخلف. [ينظر: الدور الزاهرة في القراءات الشعر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري: عبد الفتاح القاضي (ص٢٣١)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، ومعجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر وآخر (١٨٥/٧)، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

المطلب التاسع: القصص القرآني

عرض المفسرون للقصة القرآنية من خلال ثلاثة مناهج: التأويل، والتخييل، والإسراف في الروايات القصصية الضعيفة[١]. والقليل منهم –من المحققين– من يلتزم بالمنهج الصحيح، والذي «خلاصته: الوقوف عند ما ورد في القرآن الكريم، مع الاحتفاظ بدلالة الألفاظ اللغوية على معانيها، وإفادتها لواقع هي تعبير صحيح عنه، دون أن تزيد عليه بما لم يرد فيه اعتمادًا على روايات لا سند لها... ودون تحيف لمعانيها، باعتبار أن الكلام تخييل لا يعبر عن واقع... ودون صرف للألفاظ عن معانيها الوضعية إلى معان أخرى، من غير صارف...»[٢].

ومحمد دراز من هؤلاء القلة الذين التزموا النص القرآني؛ حتى في قصصه المبثوثة في سوره، فهو يؤكد أولاً غيبية هذه القصص في القرآن، وهي تشكل إعجازه في هذا الجانب[٣]، ثم يزيد أيضًا سبق القرآن الكريم في هذا الجانب على الكتب السماوية الأخرى[٤]، وأن في القرآن –خاصة السور المكية– يكثر فيه «قصص التاريخ القديم بشره وفساده، والعقاب الأليم الذي نزل بأممه...»[٥].

وقد كان مهتمًا بإبراز أهداف القصة القرآنية من ترغيب وترهيب، مؤكدًا أن هذا هو غرض القرآن الكريم من ذكر قصصه، ولا يهمه في ذلك تفاصيل الأحداث، يقول في ذلك: «... وهنا تضرب السورة –يس– أقرب الأمثلة التاريخية التي يرجى أن

---

(١) ينظر: الإعجاز القصصي في القرآن: سعيد عطية على مطاوع (ص٧٣ وما بعدها)، دار الآفاق العربية – القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

(٢) ينظر: تفسير القرآن الكريم: محمود شلتوت (ص٤٤)، دار الشروق – القاهرة، الطبعة الثانية عشر ٢٠٠٤م.

(٣) ينظر: مدخل إلى القرآن الكريم (ص١٥٥).

(٤) ينظر: المصدر السابق (ص١٥٤).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص١٧١).

يكون فيها الرسول ﷺ وأصحابه خير أسوة... تلك هي قصة الحواريين أصحاب عيسى عليه السلام الذين أرسلوا بمثل دعوة محمد...»[1].

ويقول أيضًا: «وهكذا يستخدم القرآن بلا توقف تاريخ الأمم القديمة العاصية؛ حتى يكون لدى الظالمين الذين يخلفونهم على الأرض مثل أسلافهم»[2].

وبعد ذكره لنصوص قرآنية في بعض القصص السابقة المعلقة بالأغنياء والمترفين يصل إلى النتيجة التالية: «فالمهم هو إثارة الانتباه لدى الأغنياء والأقوياء ليروا أن أمنهم وترفهم بمكان من الوهم والبطلان»[3].

ولما عالج قصة أصحاب الجنة أحاطها بأغراضها مقدمة وخاتمة، ففي التمهيد لها يقول: «إنها رواية ذات فصول خمسة، أربعة منها تمثل تقلبات النفس الإنسانية وانفعالاتها المختلفة، وواحد منها يتخللها يصور تصريف القدر، وسخريته في تدبير الإنسان»[4].

ويقول في نهايتها: «كما أنه كما اختبر الله أصحاب البساتين بسعة الرزق، ووفرة الثمار، اختبر قريشًا بالمال والبنين، وكما أن النعمة أبطرت أصحاب البساتين، فنسوا ذكر الله، ومنعوا حق المساكين، كذلك أبطرت النعمة قريشًا وسخروا من نبيهم... كذلك ستكون عاقبة قريش أن يعاقبوا بزوال ما هم فيه من رغد ولين عيش...»[5].

وكما يهتم دراز باستنباط العبر من القصص القرآني، كذلك يولي عناية بالغة باستخراج النكات البلاغية في توظيف عناصر القصة، وإعجاز مشاهدها الحوارية.

فمن ذلك: تحليله للاستعارة التصريحية في قصة يونس عليه السلام من قوله - تعالى- :

---

(١) ينظر: حصاد قلم (ص١٤٩).
(٢) ينظر: دستور الأخلاق في القرآن (ص٣٤٨).
(٣) ينظر: المصدر السابق (ص٣٤٩).
(٤) ينظر: حصاد قلم (ص٢٠٣).
(٥) ينظر: المصدر السابق (ص٢٠٦، ٢٠٧ بتصرف).

﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم من الآية: ٤٨]، يقول في كلمات مختصرة يصف نفسية يونس: «خافت الصوت، محبوس الأنفاس في هذا الصندوق الحيواني، ولكن الله سمع دعاه فاستجاب له ونجاه من الغم...»(١).

ثم عقب القرآن ذلك بالاحتراس المعنوي في قوله - تعالى- : ﴿فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٥٠﴾ [القلم: ٥٠]، حتى يبين أن خطأ يونس عليه السلام لم يكن معصية أو ذنبًا خالف به أمرًا صريحًا من ربه؛ وإنما هو خطأ في الاجتهاد، فكان «الأحرى بالرسل أن يتريثوا بالهجرة ريثما يرد إليهم الإذن فيها بصريح النص»(٢).

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

(١) ينظر: المصدر السابق (ص٢١٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٢١٨).

الخاتمة

من خلال تناول الباحث للموضوع وبحثه فقد توصل لمجموعة من النتائج والتوصيات العلمية يجملها فيما يلي:

١- لقد كان الدكتور محمد عبد الله دراز - رحمه الله- معتنيًا بالتفسير، متميزًا به؛ والبحث يظهر جانبًا من علم الشيخ بالتفسير وعلوم القرآن.

٢- لم يؤلف كتابا سماه "علوم القرآن" وإنما اهتم بهذا العلم في بطون مؤلفاته وإن كان جلها في كتابه "حصاد قلم".

٣- إن دراسة علوم القرآن يساعد على دراسة القرآن الكريم وفهمه حق الفهم واستنباط الأحكام منه.

٤- أن الدارس لهذا العلم يكون على حظ كبير من العلم بالقرآن.

٥- اعتماده على قواعد السلف: كابن جرير الطبري وابن القيم، بجانب اعتماده على كتب المحدثين كمحمد رشيد رضا.

٦- حرص الدكتور دراز على إزالة الإشكال الوارد في الآيات، بالرجوع لأسباب النزول والقراءات والناسخ والمنسوخ.

٧- للدكتور دراز - رحمه الله- شخصية متميزة في تناول المسائل العلمية، ومناقشتها، كما له اختيار في أغلب المسائل التي يذكرها، بنى كل ذلك على الدليل، وحسن التعليل، وبناء عليه أقترح بعض الموضوعات البحثية التي قد يكون لها تعلق بموضوع البحث منها:

- جمع اختياراته في التفسير ودراستها.
- جمع استدراكاته في التفسير ودراستها.

- للدكتور دراز - رحمه الله- اختيارات في علوم القرآن، وأصول التفسـير، أغلبها منثورة في تفسيره، وسائر كتبه، جُمعت بعضها، ومـا زال الـبعض يحتاج إلى مزيد من البحث.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١. **إتقان البرهان في علوم القرآن:** فضل حسن عباس، دار النفائس، عمّان، ط٢، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م.

٢. **الإتقان في علوم القرآن،** عبد الرحمن السيوطي. تعليق: مصطفى البغا، دار ابن كثير- دمشق، ط١. ١٤٠٧هـ.

٣. **الإحكام في أصول الأحكام:** أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي.

٤. **آداب الشافعي ومناقبه:** أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣ م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. تحقيق: عبد الغني عبد الخالق.

٥. **أصول الفقه الإسلامي:** وهبة الزحيلي، دار الفكر- دمشق.

٦. **أصول الفقه:** محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي- القاهرة ١٩٩٠م.

٧. **الإعجاز القصصي في القرآن:** سعيد عطية على مطاوع، دار الآفاق العربية - القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٨. **إعلام الموقعين عن رب العالمين:** ابن قيم الجوزية، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.

٩. **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به:** الباقلاني. تحقيق: محمد زاهد الكوثري، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٠. **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين الزركشي. خرج أحاديثه وقدم له وعلق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١. ١٤٠٨هـ.

١١. **التعريفات**: الشريف الجرجاني. ومن الفروق أيضًا: أنَّ العلم كلي، والمعرفة جزئية.

١٢. **تفسير القرآن الكريم**: محمود شلتوت، دار الشروق - القاهرة، الطبعة الثانية عشر ٢٠٠٤م.

١٣. **تفسير القرآن الحكيم**: الشهير بـ "تفسير المنار"، محمد رشيد رضا، الطبعة الثانية، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧م.

١٤. **تفسير معارج التفكر ودقائق التدبر**: عبد الرحمن الميداني، دار القلم - دمشق.

١٥. **حصاد قلم**، محمد عبد الله دراز. جمع وإعداد وتحقيق: أحمد مصطفى فضلية، مراجعة وتقديم: عبد الستار فتح الله سعيد. دار القلم- الكويت، ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٦. **دستور الأخلاق في القرآن (دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن)**، محمد عبد الله دراز. تعريب وتحقيق وتعليق: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة.

١٧. **الدور الزاهرة في القراءات الشعر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري:** عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

١٨. **زاد المسلم للدين والحياة**، محمد عبد الله دراز. جمع وإعداد: أحمد مصطفى فضلية، تقديم يوسف القرضاوي. دار القلم - الكويت، ط١.

١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٩. **علوم القرآن الكريم**: نور الدين عتر، مطبعة الصباح – دمشق، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٢٠. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر- بيروت، ط١. ١٤١٤هـ.

٢١. **الفوز الكبير في أصول التفسير**، مركز ودار القرآن الكريم - الجزائر، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

٢٢. **فيوض العلاّم على تفسير آيات الأحكام**. محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ)، تحقيق: د. محمد لقمان السلفي، دار الداعي– الرياض.

٢٣. **القاموس المحيط**: **الفيروزآبادي**، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٤. **لسان العرب**، ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقي، دار الفكر-بيروت، ط٣. ١٤١٤هـ.

٢٥. **مباحث في علوم القرآن**: مناع القطان، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢٦. **مختار الصحاح**: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٢٧. **المدخل إلى علوم القرآن الكريم**: محمد فاروق النبهان، الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥ م، دار عالم القرآن – حلب.

٢٨. **مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه**: عدنان محمد زرزور، وإتقان البرهان (٤٥/١).

٢٩. **المدخل لدراسة القرآن الكريم:** محمد محمد أبو شهبة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار اللواء – السعودية.

٣٠. **مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي:** عبد الرحمن الزبيدي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي – أمريكا، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣١. **معجم القراءات القرآنية:** أحمد مختار عمر وآخر، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٣٢. **مفردات ألفاظ القرآن:** الراغب الأصفهاني، (علم). تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم – دمشق، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٣. **مقدمة في أصول التفسير:** أحمد بن تيمية، مؤسسة الريان – بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠١م.

٣٤. **الملل والنحل:** محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، دار المعرفة – بيروت ، ١٤٠٤م. تحقيق: محمد سيد كيلاني.

٣٥. **مناهل العرفان في علوم القرآن:** محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الحديث – القاهرة.

٣٦. **المنتقى في علوم القرآن:** فاضل شاكر أحمد، مكتبة الجامعة الاردنية، ٢٠١٤م.

٣٧. **المنقذ من الضلال:** أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، دار الكتب الحديثة، مصر.

٣٨. **الناسخ والمنسوخ في الحديث:** لحافظ عمر بن أحمد (أبو حفص ابن شاهين) «توفي سنة ٣٨٥ هـ» الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م، المحقّق : علي محمد معوّض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٣٩. **النبأ العظيم (نظرات جديدة في القرآن)**، محمد عبدالله دراز، دار الثقافة- الدوحة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٠. **النشر في القراءات العشر**: ابن الجزري، دار الفكر - دمشق، منجد المقرئين (ص١٥).

٤١. **نظرات جديدة في القرآن**: محمد عبد الله دراز. دار الثقافة - قطر ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤٢. **نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة**: راجح عبد الحميد الكردي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٩٢م.

٤٣. **نواسخ القرآن**: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ)، تحقيق : محمد أشرف علي المليباري، وأصله رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية – عمادة البحث العلمي،١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

* * *